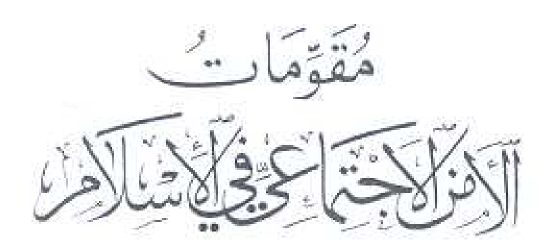

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ٧
مقومات
الأمن الاجتماعي في الإسلام
المفكر الإسلامي
الدكتور محمد عمارة
مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

مُقوِّمات

الأمن الاجتماعي في الإسلام


بسم الله الرحمن الرحيم

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت (٧)



المفكر الإسلامي
الدكتور محمد عمارة





١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٥٦٦ - ١١ / ١ / ٢٠٠٩م

ISBN

977- 5291 - 91 - 7

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عمارة ، محمد

مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام / محمد عمارة . - ط١ القاهرة : مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .

٨٠ ص ؛ ٢٠ سم (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ؛ ٧)

٧ ٩١ ٥٢٩١ ٩٧٧

١- الإسلام والمجتمع ٢- العولمة

أ - العنوان ب - السلسلة ٣٦٢

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

القاهرة : ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر - ت ٢٥١٤٤٠٧٣/٠٢

جوال ٠١٢/٣٦٧٦٧٩٧ - ٠١٠/٦١٨٦١١٤

مُقَدِّمَة

لا نبالغ إذا قلنا : إن الفريضة الغائبة والمنشودة في عالمنا – الإسلامي وغير الإسلامي – هي فريضة العدل الاجتماعي ، الذي يُحَقِّقُ الأمن الاجتماعي لجماهير الناس .. فالأمن الاجتماعي على « المعاش » ضرورة من ضرورات الحياة . وإذا كان لكل نظام اجتماعي فلسفته التي ينطلق منها ، ويُعَبِّرُ عنها ، ويسعى إلى تطبيقها وتحقيقها .. فإن فلسفة النظام الاجتماعي الإسلامية هي نظرية « الاستخلاف » .

« فالمالك الحقيقي ، مالك الرقبة ، في الأموال والثروات هو خالقها ومفيضها في الطبيعة ، الله – سبحانه وتعالى – وهو الذي سخّرها ، كغيرها من قوى الطبيعة وكنوزها ؛ ليرتفق بها الإنسان – ارتفاق تسخير – بمعنى الأخوّة – لا ارتفاق سُخْرَة – بمعنى القهر – استعانة بها على أداء مهام الاستخلاف – عمارة الأرض وتزيينها – ..

« وللإنسان في هذه الثروات والأموال ملكية المنفعة المجازية ، ملكية الوظيفة الاجتماعية ، التي تتيح له حرية الاختصاص ، والاستثمار والتنمية والانتفاع ، المحكومة ببنود عقد وعهد الاستخلاف في الأموال والثروات .. الاستخلاف من المالك الحقيقي – سبحانه وتعالى – للإنسان – النائب والوكيل – ..

* وهذا المعنى للاستخلاف ، في الأموال والثروات - كما هو شأن الوسطية الإسلامية الجامعة - لا يُجَرِّدُ الإنسانَ من حقِّ الملكية للثروات والأموال .. وأيضًا لا يَرْفَعُ الضوابط عن حريته في التملّك والتصرُّف .. وإنما يقف بهذه الحرية عند « حرية الخليفة » ، المحكومة بإرادة وأوامر ونواهي المالك الحقيقي للأموال والثروات .

* ولمعنى الاستخلاف هذا جاء التعبير بمصطلح « الحقّ » عن ما للآخرين في مال الإنسان ﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ [المعارج : ٢٤ - ٢٥] .

وجاء التصريح بأن مكانة الإنسان في الأموال والثروات هي مكانة « الخليفة - المُسْتَخْلَف » .. ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد : ٧] وجاءت إضافة مصطلح « المال » - في القرآن الكريم - إلى ضمير « الجمع » في سبع وأربعين آية - فالجمع هو مطلق الإنسان المُسْتَخْلَف - بينما جاءت إضافته إلى ضمير « المفرد » في سبع آيات ، كي لا يستأثر وينفرد ويستغنى .. وأيضًا ، كي لا يُحْرَم من حقِّ الاختصاص والحيازة والملكية المحكومة بفلسفة وضوابط الاستخلاف ..

فللإنسان الفرد مال ، لكنه في نفس الوقت مال الأمة .. وبعبارة

الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ/ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] : إن تكافل الأمة يعني « أن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم » .. وبعبارة الزمخشري [٤٦٧ - ٥٣٨ هـ/ ١٠٧٥ - ١١٤٤ م] - وهو يفسر قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد : من الآية ٧] « إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس : إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله ، بخلقه وإنشائه لها ، وإنما موّلكم إياها ، وخوّلكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء في التصرّف فيها ، فليست هي أموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب »

هذا هو معنى الاستخلاف في ميدان الثروات والأموال .. وتلك هي فلسفة النظام الاجتماعي في الإسلام .. وهذه هي قاعدة تحقيق العدل الاجتماعي والأمن المجتمعي في الإسلام .

وعن هذا المعنى .. وعن هذه الفلسفة حدث ويحدث انحراف الحضارات المادية ، تلك التي جعلت الإنسان « سيد الكون » ، ذا الحرية المطلقة - بدلاً من جعله خليفة سيد الكون - سبحانه وتعالى - .. ومن ثم أطلقت - هذه الحضارات المادية - العنان لحرية التملك في الثروات والأموال - فردًا في الليبرالية الرأسمالية - وطبقة في الشمولية الشيوعية - ..

وكذلك يأتي الانحراف النقيض في الفلسفات الباطنية ، التي تدعو الإنسان - بالجبر وزهد الدراويش والنسك الأعجمي - إلى أن يدير ظهره لعالم الثروات والأموال ! ..

وبين هذين الانحرافين ، تقف فلسفة الإسلام ووسطيته الجامعة ، كما تَمَثَّلَتْ في نظرية الاستخلاف .. التي يقوم عليها النظام الاجتماعي .. والعدل الاجتماعي .. والأمن الاجتماعي في الإسلام ..

ولأن هذا العدل .. وهذا الأمن هو طوق نجاة الإنسانية من التوحُّش الرأسمالي .. كانت هذه الدراسة .. التي نرجو الله أن يَنْفَعَ بها .. إنه - سبحانه - أفضل مسئول وأكرم مجيب .

د . محمد عمارة

القاهرة في رمضان ١٤٢٩هـ
سبتمبر ٢٠٠٨م

تمهيد
في الضبط لمصطلحات البحث

إن « الأمن » هو : المقابل – المضاد – للخوف .. والفزع .. فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقُّع المكروه ..

أما « الإيمان » ، فهو : اطمئنان القلب بالانتماء إلى الخالق والرازق والمنعم والراعي والحافظ – أي الاطمئنان بالمعية الإلهية ، العاصمة من أي خوف أو فزع أو اغتراب في الدنيا والآخرة .

ومن ثَمَّ ، فالإيمان هو أفعل السبل لتحقيق الأمن بالنسبة للإنسان .. وبالنسبة للعلاقات بين الناس : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور : ٥٥] .

﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۞ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦٓ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل : ٦٢ – ٦٣] .

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ﴾ [الزمر : ٨] .

وفي الحديث النبويّ الشريف : « لا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُه بَوَائِقَهُ » – رواه البخاريّ ومسلم والإمام أحمد – .. و « المُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِم وَأَمْوَالِهِم » – رواه الترمذيّ والنسائيّ وابن ماجه والإمام أحمد – ..

فالإيمان مصدر الأمان للإنسان المؤمن .. ولمن يتعامل معهم من الناس .. أي للفرد والمجتمع والاجتماع .. ذلك أن الإيمان ، عندما تترجمه الأعمال الصالحات ، يحقق الاستخلاف الإنساني لله – سبحانه وتعالى – أي التمكين الذي يحقق الأمن المجتمعي للمؤمنين .. ويحقق القوة للمستضعفين حتى ليجعلهم خلفاء الأرض وأئمتها : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص : ٥] .

وفي محاجة إبراهيم – عليه السلام – مع قومه حديث عن أن الأمن هو ثمرة الإيمان .. بينما الخوف والحيرة والقلق والضلال هي ثمرات الشرك ، الذي يفتقد فيه المُشْرِكُ معيةَ اللهِ والأُنس به والانتماء إليه والاحتماء بظلال حضرته القدسية : ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا

لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٠ - ٨٢] .

ونفس المعنى نجده في الحديث النبويّ الشريف - الذي يرويه الإمام أحمد - .. والذي يقول فيه رسول الله ﷺ : « لا تُخِيفُوا أَنْفُسَكُم بَعْدَ أَمْنِهَا » .. فبعد تحقيق الإيمان الديني للأمن الإنسانيّ ، لا ينبغي النكوص عنه إلى الشرك ، الذي يقترن بالخوف والفزع والاضطراب والحيرة والضلال ، لفقدان الانتماء والاطمئنان بالمعية الإلهية في هذا الوجود ..

وكذلك الحال في النطاق المجتمعيّ والاجتماعيّ ، وعلى مستوى الجماعة .. فالأمن والطمأنينة ثمرة للإيمان .. بينما الخوف والفزع هما ثمرة النكوص عن هذا الإيمان : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل : ١١٢] .

بل إن الإيمان هو سبيل الأمن يُخرِجُ الإنسان من الخوف عند حدوثه ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٥] .

إن أم موسى - عليها السلام - عندما خافت على فلذة كبدها ورضيعها موسى - عليه السلام - حَقَّقَ لها الإيمان أعلى درجات الأمن والاطمئنان بعمل لا يجعله مُحَقِّقًا للأمن إلا عميق الإيمان .. فالإيمان هو الذي جعلها تُلْقِي برضيعها وفلذة كبدها إلى اليَمِّ لِتُحَقِّقَ لها وله الأمن والاطمئنان : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص : ٧] . فالإيمان بصدق الوعد الإلهيّ هو الذي جَعَلَ الأم تنشد الأمن والاطمئنان عندما تُلْقِي بوليدها إلى اليَمّ وهو الطفل الرضيع !! ..

وكذلك الحال عندما أحدقت المخاطر بموسى - عليه السلام - ومن معه ، وأوشكت جيوش فرعون الجرّارة أن تُدْرِكهم وتُطْبِقَ عليهم .. كان الإيمان بصدق الوعد الإلهيّ هو مصدر الأمن من الخطر ، والاطمئنان إلى النجاة ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ۝ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء : ٦٠ - ٦٢] .. فالمعية الإلهية كانت مصدر الأمن في لحظات الخطر العظيم ..

ونفس الحال عندما طارد المشركون رسول الله ﷺ وصاحبه الصديق رضي الله عنه إبان الهجرة من مكة إلى المدينة .. حتى كادوا أن يمسكوا بهم وهم في الغار .. كان الإيمان بالمعية الإلهية المصدر الأعظم للأمان الذي أزاح الخوف والفزع وحجبهما عن هذا النطاق :

﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٤٠] ..

وفي هذا قال رسول الله ﷺ للصديق : « ما ظَنُّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ بِاثْنَينِ اللَّهُ ثَالِثُهُمَا » ؟ رواه البخاري والإمام أحمد .

وكذلك الحال عندما أحاط المشركون بالمؤمنين من كل مكان - في غزوة الأحزاب - وبلغت القلوب الحناجر قال المؤمنون : ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٢٢] .

فكان الإيمان مصدر اليقين والأمن والاطمئنان . ولذلك دعا الله - سبحانه وتعالى - عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان .. ودعاهم إلى شكره على نعمة هذا الأمن - الماديّ والروحيّ - :

﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ * إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ * ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ [قريش : ١ - ٤] ، وامتنَّ عليهم - إن هم آمنوا - بالحرم الآمن ، بينما يُتخطَّفُ الناس من حولهم : ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة : ١٢٥] ، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت : ٦٧] .

فالعلاقة جدلية ، والعروة وثقى بين الأمن الماديّ والروحيّ .. على المعاش والمعاد - وبين الإيمان والانتماء لواهب هذه النعم ، وإفراده بالألوهية والربوبية والعبودية والعبادة .

ولحكمة لا تخفى كان الإيمان وثمرته الأمن الفرديّ والمجتمعيّ - هما جماع أداء الأمانة التي حمَلَها الإنسان عندما استخلفه الله لعمران هذه الأرض ، وفق شريعته ، التي هي النور الهادي إلى الإيمان والأمان ، ولأن الإسلام دين الجماعة .. فلقد تَميَّز وامتاز بإقامة الأمة والدولة .. والنظم والمؤسسات .. والثقافة والمدنية والحضارة .

ولأنه لم يقف عند التكاليف الفردية - كما هو الحال في النصرانية - كانت الحضارة - أي العمران - ثمرة من ثمرات دين الإسلام .. ولهذا قال واضع أسس علم العمران ، العلاّمة ابن خلدون [٧٣٢ - ٨٠٨ هـ / ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م] :

« إن الاجتماع الإنسانيّ هو عمران العالم .. وهو العمران

البشريّ .. الذي هو ضروريّ للنوع الإنساني ... » [١] .

فكان البعد المجتمعي والاجتماعيّ - أي الأمة والحضارة - الميدان الذي تتحقق فيه ثمرات الأمن ، المؤسسة على قواعد الإيمان .

* * * *

ولأن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي تَمَيَّزَ وامتاز بالجمع بين المادة والروح .. خلقه الله من طين ، ثم سَوَّاه ونَفَخَ فيه من روحه ، فأصبح مكرّمًا ومفضّلاً حتى على الملائكة المقرّبين .. فلقد قام أمن هذا الإنسان - فردًا ومجتمعًا - على ساقين اثنين :

١- **الأمن الروحيّ** : الذي يتحقق بالانتماء الدينيّ ، والمعية الإلهية، والأنس بالحضرة الربّانية التي تجعل هذا الإنسان المؤمن - حتى لو كان أشعث أغبر - إذا أقسم على الله أبرّه الله ! ..

٢- **والأمن الماديّ على المعاش** : الذي بدونه يصبح الإنسان غريبًا في دنياه .. يقتله مرض الاغتراب .. فلا تتحقق له مقومات الانتماء المجتمعيّ .. ولا مقوّمات المعرفة والعبادة ، التي هي ضروريات الأمن الروحيّ والدينيّ وإذا كان الإنسان - الماديّ .. الروحيّ - الأرضي .. الملائكيّ - قد قام وجوده على تكامل هاتين

---

(١) المقدمة ص ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٤ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

الركيزتين .. فإنّ أمْنَه المجتمعيّ والاجتماعيّ لابدَّ لقيامه من هاتين الركيزتين أيضًا : ركيزة الأمن الروحيّ ، التي تحقق له الصعود الروحيّ إلى معارج المعيّة الإلهية .. وركيزة الأمن الماديّ ، التي تُهَيِّئ له تحصيل آليات هذا الصعود ومقوماته ..

▫ ▫ ▫ ▫

وإذا أردنا أن نعرف خطر هذه القضية - قضية الأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ .. وأهمية هذه المقومات في تحقيق هذا الأمن .. فلابدَّ لنا من نظرة فاحصة نُطِلُّ بها على واقع هذه القضية ، وحال مقوماتها ، في الواقع العالميّ الذي يحيط بنا ويضغط علينا ، حتى ليكاد أن يعتصرنا ويحتوينا .. وفي الواقع المحلّيّ ، الذي يعاني الكثير من الأمراض والمشكلات والسلبيات ، التي تصنع الفراغ الذي يتمدد فيه الواقع العالميّ - الضاغط والمحيط - ..

▫ ▫ ▫ ▫

في العالم الضاغط والمحيط

لقد اجتمعت في الواقع العالميّ – ومركزه الغرب الحضاريّ – «وَفْرَةُ القَارُونِيَّة» و«قُوَّةُ الفِرْعَونِيَّة» .. الأمر الذي جعله غابة موحشة – وأحيانا متوحِّشة – تفترس الأمن الروحيّ والماديّ لجماهير الناس .

ففي الجانب الروحيّ والدينيّ ، قَتَلَت العلمانيةُ «المسيحيةَ» في أوربا ، فأصبحت القارة – التي مَثَّلَتْ قلعة المسيحية قرونًا طويلة – فراغًا روحيًا ، ثم عجزت هذه العلمانية عن ملْءِ الفراغ الروحيّ بما يجيب على الأسئلة الفطرية والطبيعية والضرورية للإنسان .

وبعبارة القس الألماني – عالم الاجتماع – «جوتفرايد كونزلن» في بحثه عن «العلمانية والدين» – : «فلقد مَثَّلَت العلمانية : تراجع السلطة المسيحية .. وضياع أهميتها الدينية .. وتحوّل معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية .. والفصل النهائي بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية .. وسيادة مبدأ : دين بلا سياسة ، وسياسة بلا دين ..

لقد نبعت العلمانية من التنوير الغربيّ .. وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين ، وانتصاره عليه ، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشريّ ، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنسانيّ ..

ومن نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقدانًا كاملاً . وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون

والنظام والسياسة والتربية والتعليم .. بل وزوال أهميته أيضًا كقوة مُوَجِّهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس ، وللحياة بشكل عام .. فسلطة الدولة ، وليست الحقيقة ، هي التي تصنع القانون .. وهي التي تمنح الحرية الدينية .. ولقد قدمت العلمانية والحداثة باعتبارها دينًا حلّ محلّ الدين المسيحيّ ، يفهم الوجود بقوى دنيوية ، هي العقل والعلم .

لكن .. وبعد تلاشي المسيحية سرعان ما عَجَزَت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان ، التي كان الدين يُقَدِّمُ لها الإجابات .. فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين .. وغدت لحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتفكك أنساقها العقلية والعلمية عدميةُ ما بعد الحداثة .. فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة ، بعد أن أدخلت الدين المسيحيّ في أزمة .. فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كلّ العصر العلمانيّ الحديث .. وتحققت نبوءة « نيتشة » [١٨٤٤ - ١٩٠٠ م] عن « إفراز التطور الثقافيّ الغربيّ لأناس يفقدون نجمهم الذي فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بُعْدٍ واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئًا خارج نطاقه » .

وبعبارة « ماكس فيبر » [١٨٦٤ - ١٩٢٠] : « لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم » ! .

ولأن الاهتمام الإنسانيّ بالدين لم يتلاشَ ، بل تزايد .. وفي ظِلّ انحسار المسيحية ، انفتح باب أوربا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة .. من التنجيم .. إلى عبادة القوى الخفية .. والخارقة .. والاعتقاد بالأشباح .. وطقوس الهنود الحمر .. وروحانيات الديانات الآسيوية .. ، والإسلام الذي أخذ يُحقِّق نجاحًا متزايدًا في المجتمعات الغربية ..

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوربا .. ثم عَجَزَتْ عن تحقيق سيادة دينها العلمانيّ على الإنسان الأوربيّ ، عندما أصبح معبدها العلميّ عتيقًا ! ففقد الناس « النجم » الذي كانوا به يهتدون : وَعْد الخلاص المسيحيّ .. ثم وعد الخلاص العلمانيّ .. »[1] .

تلك شهادة خبير غربيّ – في الدين والاجتماع معًا – على الفراغ الروحيّ القاتل ، والاغتراب الروحيّ الموحش ، الذي صَنَعَتْه العلمانية بالإنسان المعاصر في أوربا – وهي العلمانية التي يُبَشِّر بها الاستعمار وأدواته – من المُتَنَصِّرِينَ إلى المغتربين – في عالم الإسلام .. ويضغطون علينا لنتجرع الكأس المسموم الذي تجرَّعُوه ! ..

---

(١) جوتفرايد كونزلن [مأزق المسيحية والعلمانية في أوربا] ص ١٧ ، ١٨ – تقديم وتعليق : د. محمد عمارة – طبعة دار نهضة مصر – القاهرة سنة ١٩٩٩ م .

حقائق وأرقام

فإن الذين يؤمنون - في أوربا - بوجود إله - مجرد وجود إله .. حتى لو لم يعبدوه ! لا يتعدون ١٤ % من الأوربيين ! ..

والذين يواظبون على حضور القداس بالكنيسة - مرة في الأسبوع - في فرنسا « بنت الكاثوليكية » وأكبر بلادها - أقل من ٥ % من السكان - أي أقل من ثلاثة ملايين فرنسي .. أي أقل من نصف عدد المسلمين في فرنسا ! - الذين يقدرهم البعض بستة ملايين .. ويقدرهم البعض بثمانية ملايين ! .

« وفي ألمانيا ، توقَّف القداس في ١٠٠ كنيسة من أصل ٣٥٠ كنيسة في أبرشية « أيسن » بسبب قلة الزوار ! .. الأمر الذي زاد من عدد الكنائس المعروضة للبيع ، والتحول إلى أغراض أخرى - من مثل : المطاعم والملاهي .. وحتى المساجد - .. بينما ارتفع عدد المساجد في ألمانيا من ١٤١ إلى ١٨٧ في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وحدهما ! .. وذلك بالإضافة إلى ١٨٤ مسجدًا تحت الإنشاء - وفي هذه المساجد الألمانية ١٥٩ مسجدًا ذات مآذن ترتفع في الفضاء و ٢٫٦٠٠ مسجد بلا مآذن .. في الوقت الذي توجد فيه ١٠٫٠٠٠ كنيسة ألمانية مرشحة للإغلاق في الأعوام القادمة ! ..

وإذا كان المسلمون في ألمانيا يمثلون ٣ % من السكان ، فإن

التشيك ! .. و ١٥٠ من منازل القساوسة التشيك ! [١] .

وهذا الواقع الروحيّ البائس والخرب ، الذي صَنَعتْه العلمانية بالمسيحية في أوربا .. هو الذي جَعَلَ باب الفاتيكان « بنديكتوس السادس عشر » يعلن - في كتابه « بلا جذور ، الغرب ، النسبية ، الإسلام ، والمسيحية » سنة ٢٠٠٦ م عن مخاوفه الثلاثة :

١ - انقراض المسيحيين الأوربيين ، بسبب عدم الإنجاب ، وانحلال الأسرة ، حيث تزيد نِسَبُ الوفيات عن نِسَبِ المواليد .. وخاصة في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا .

٢ - وحلول الهجرات الإسلامية - العربية والإفريقية - محلَّ المسيحيين الأوربيين المنقرضين ! ..

٣ - وأن تصبح أوربا « جزءًا من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين » ! [٢] .

* * * *

---

(١) [نيوزويك] عدد ٢٧ - ٢ - ٢٠٠٧ م .

(٢) جوزيف زاتزنجر - [البابا بنديكتوس السادس عشر] - ومارسيليوبايرا : [بلا جذور : الغرب ، النسبيه ، المسيحية والإسلام] طبعة نيويورك سنة ٢٠٠٦ م . وانظر كذلك صحيفة الشرق الأوسط] لندن - ملحق « منتدى المكتب » عدد ٢٦ - ٤ - ٢٠٠٦ م . و د. محمد عمارة [الفاتيكان والإسلام] طبعة مكتبة الشرق الدولية سنة ٢٠٠٧ م .

وإذا كان هذا هو الوجه الكالح للحضارة المهيمنة - في جانبها الروحيّ - فإن جانبها الماديّ - الذي صَنَعَتْه الرأسمالية المتوحّشة على نَمطِ القارونية والفرعونية - لا يقلّ بشاعة عن هذا الجانب الروحيّ :

* فأهل الشمال - الذين يُمثّلونَ ٢٠ ٪ من سكان العالم - يمتلكون ويستهلكون ٨٦ ٪ من الثروات والخيرات في هذا العالم ! ..

* وأكبر ثلاث تجارات للعولمة الغربية ، هي : تجارة السلاح .. وتجارة المخدرات .. وتجارة الدعارة ! .. ولا يزال هذا الغرب يتاجر في الرقيق - من كل الألوان - وتختطف منظماته « الإنسانية » الأطفال للاتجار بهم في السخرة أو الدعارة أو بيع أعضائهم حتى هذه اللحظات ! ..

* و ٩٠ ٪ من العقول والأبحاث العلمية - على نطاق العالم الغربيّ - موظفة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في خدمة الصناعات الحربية ! ..

* وأكثر من ٩٥ ٪ من رأس المال العالمي - في النظام الرأسماليّ موظف في المضاربات والسمسرة - بحثًا عن الربح السريع والأعلى - وليس في الإنتاج أو الخدمات - وذلك لانخفاض القوة الشرائية لأغلبية سكان العالم ! ..

• والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ، والمجتاحة للسيادة في الدول الوطنية والقومية ، تقترض الدولارات بفائدة ٦ % لتقرضها لدول الجنوب بالفوائد المركبة التي تتراوح بين ٢٠ % و ٥٠ % - الأمر الذي جَعَلَ الكثير من الدول المدينة - وخاصة في إفريقيا - عاجزة عن سداد فوائد الديون - مجرد الفوائد - التي تزيد قيمتها أحيانا عن قيمة صادرات تلك الدول ! ..

في الواقع الإسلامي

وهذا الوجه الكالح للواقع الاجتماعيّ العالميّ - وجه الرأسمالية المتوحشة - ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والمادية في داخل عالم الإسلام :

• فَقْرٌ مُدْقِعٌ في التنمية المستقلّة ، أوقع الأغلبية الساحقة من السكان تحت خط الفقر ..

• ومئات الملايين يسكنون العشوائيات ..

• وأمية أبجدية تحجز النور عن أكثر من نصف تعداد المسلمين .. وذلك فضلاً عن الأمية الفكرية والثقافية التي تفترس الطاقات والملكات والمواهب عند الأغلبية الساحقة ..

• وبطالة تفترس حياة الملايين .. وتجعلهم فرائس للانحراف .. وقنابل موقوتة للعنف العشوائيّ والغضب والاحتجاج .

* ولاجئون مسلمون .. هم أغلبية اللاجئين على النطاق العالميّ ! .

* وعنوسة تغالب النظام الأسري وتحدّ من فاعلياته ..

* وعنف عشوائي تتوالى موجاته وأجياله ومنظّروه ، بسبب الواقع الضاغط على النفوس ، والذي كاد أن يغلق أبواب الأمل والمستقبل أمام شرائح واسعة من الشباب ..

* وفساد مستشري يلتهم الخيرات .. ويحبط الطاقات .

* وإسراف سفيه ومستفزّ لقلّة مترفة .. ينذر إسرافها بتوقع إعمال السنة الإلهية : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء : ١٦] .

* وبلاد كثيرة تخضع للغزو والاجتياح والاحتلال .. ومقدسات مُهدَّدَة بالضياع .. في الوقت الذي تنفق فيه الثروات في صفقات فلكية لسلاح محجوب عن معارك الأمة ! .. فقط تُوظّفَ هذه الصفقات لتشغيل مصانع السلاح في البلاد التي تغزو وتحتلّ بلاد الإسلام ! ..

* وتفاوت فاحش بين الطبقات ، يجعل القلة القليلة تشكو من التخمة .. وكثرة كثيرة تعاني المسغبة ، حتى ليبيع بعضُها عقيدتَه الدينية للمُنَصِّرِينَ لقاءَ كسرة خبز أو جرعة دواء ! ..

* وحتى الفوائض النقدية التي تبقى بعد هذا الإسراف السفيه ،

نراها تُوَظَّفُ خارج عالم الإسلام .. ففي مقابل كل دولار يوظف داخل العالم الإسلاميّ هناك ٥٦ دولارا - من هذه الفوائض - تُوَظَّفُ في اقتصاديات الدول الأجنبية - وأحيانا المعادية - ! .. أو في المقامرات والمضاربات في بورصات الأوراق المالية .. وليس في الإنتاج أو الخدمات ! ..

* * * *

وإذا كان هذا هو حال الركيزة المادية للأمن المجتمعيّ والاجتماعيّ في الواقع الإسلاميّ .. فإن نعمة الإسلام قد جعلت عالمنا الإسلاميّ يعيش واقعًا روحيًا وإيمانيًا طيبًا ، ليس له نظير خارج عالم الإسلام ..

* فشعوب الأمة الإسلامية تعيش صحوة دينية - تعاظمت في العقود الأربعة الماضية - حتى غدت أعظم ظواهر العصر الذي نعيش فيه .

* ومساجد الإسلام والمسلمين هي البيوت المعمورة بزوّارها .. والمتفردة بعبادة الله الواحد الأحد .. حيث انصرف الآخرون إلى عبادة الهوى .. والغرائز والشهوات .. والقوّة .. والبنوك ! .. حتى لقد أُشْرِبُوا في قلوبهم العجل الذهبيّ من جديد ! ..

* والأسرة - في الإطار الإسلاميّ - لا تزال بخير كثير .. وخاصة عندما تقارنها بحالها خارج عالم الإسلام ..

• وهناك جهود للخير والإحسان والصدقات ، تحاول أن تَصْنَعَ قَدْرًا من العدل ، تغالب به الآثار الكئيبة للرأسمالية المُتَوَحِّشَة ..

• وإذا كانت أمتنا قد تفردت بعبادة الله وحده ، دون الطواغيت .. فإن الفطرة الإيمانية التي ذبلت أو ماتت - خارج عالم الإسلام - لا تزال بخير في المفهوم الروحيّ للأمن الاجتماعي بعالم الإسلام .

في الإصلاح الفكري

لكن .. ورغم هذه الإيجابيات في المقوم الروحيّ للأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ بعالم الإسلام .. فإن هناك العديد من السلبيات والشوائب التي تنتقص من إسلامية حياتنا الروحية ومقوم الإيمان في بلادنا الإسلامية .. ومن أهم وأخطر هذه السلبيات :

• العنف العشوائي ، الذي يهز استقرار عدد من المجتمعات المسلمة ، والذي يهدد بجعل بأس المسلمين بينهم شديدًا .. الأمر الذي يجعلهم - بالتبعية - رحماء على الأعداء ! ..

• والجمود والتقليد ، الذي يستقطب شريحة من طلاب العلم الديني ، وقطاعات غير قليلة من الجماهير .. التي وقفت عند ظواهر بعض النصوص دون فقه لمقاصد الشريعة والنصوص ..

• والدروشة والبلاهة ، التي تشيع في الملايين التي انخرطت في بعض الطرق الصوفية .. والتي غرقت في البدع والخرافات .. فبرئ

منها التصوّف الشرعيّ الصحيح ..

وإذا كانت هذه الظواهر الروحية السلبية غير بعيدة عن الواقع الماديّ والاجتماعيّ المتدني .. فإن إعادة الثقافة الإسلامية إلى « وسطية التوازن والاعتدال » .. وإقامتها على قاعدتي عالم الغيب وعالم الشهادة .. آيات الله في كتابه المسطور وآياته المبثوثة في الأنفس والآفاق بكتابه المنظور .. وتأسيس هذه الثقافة - كما كانت في عصور الازدهار الحضاريّ ومشاريع التجديد الفكريّ والدينيّ - على قاعدتي العقل والنقل ، لنقرأَ النقلَ بالعقلِ .. ونُحَكِّمَ العقلَ بالنقلِ .. إن هذا الإصلاح الثقافيّ هو الباب والطريق لتنقية حياتنا الروحية من هذه السلبيات .

وإذا كان « النقل الإسلاميّ » ممثلاً في الوحي الإلهيّ والبلاغ القرآنيّ ، قد تَعَهَّدَ الله - سبحانه وتعالى - بحفظه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

فإن إحياء العقلانية الإسلامية المؤمنة ، التي تفقه وتعقل البلاغ القرآنيّ ، والبيان النبويّ لهذا البلاغ هو السبيل لكمال واكتمال المقوّم الروحيّ والإيمانيّ للأمن المجتمعيّ والاجتماعيّ في عالم الإسلام ..

ولحسن الحظ .. فإننا لسنا بإزاء اختراع جديد .. وإنما بصدد

دعوة لإحياء قسمة أصيلة في مناهج الفكر الإسلامية .. قسمة العقلانية الإسلامية المؤمنة ، التي مَثَّلت « الأرض المشتركة » ، و « الصيغة الجامعة » لمذاهب الأمة وتياراتها الفكرية على امتداد تاريخ الإسلام ..

ففي مقابل « الانحراف الظاهريّ » الذي وَقَفَ « بأهل الحشو » عند ظواهر النصوص ، حتى لقد وقعوا في محظورات التجسيد والتجسيم والتشبيه .

وفي مقابلة « التصوّف الباطني » الذي سلك طريق الغلو في التأويل حتى فرّغ الدين من حقائق الدين ! ..

في مقابل هؤلاء وهؤلاء اجتمعت مذاهب الأمة على وسطية العقلانية المؤمنة .. الجامعة بين عالم الغيب والشهادة - في مصادر المعرفة - وبين العقل والنقل والتجربة والوجدان - في سبيل المعرفة - تلك الوسطية والعقلانية التي مَثَّلتْ قاسمًا مشتركًا بين المذاهب والتيارات الكبرى في التاريخ الحضاريّ للإسلام والمسلمين ..

ومن هنا .. فإن تزكية حياتنا الروحية ، والمقوم الإيماني لأَمْننا المجتمعيّ والاجتماعيّ إنما يحتاج إلى تجديد هذه القسمة من قسمات ثقافتنا الإسلامية .. وإلى إعادة بعث لمقولاتها التي ازدانت بها كتب تراثنا القديم .. وإبداعات عصر النهضة في تاريخنا الحديث ..

وإذا كان لابدّ من أمثال تقدمها هذه الدراسة على هذه القسمة – التي ندعو إلى إحيائها – فإننا نُقدّمُ – على سبيل المثال – سطورًا مما كتبه :

* **الحارث بن أسد المحاسبيّ** [١٦٥ – ٢٤٣ هـ / ٧٨١ – ٨٥٧ م] الذي جَمعَ بين التصوّف والفلسفة والسلفية .. وقال :

« العقل : غريزة وَضَعَها الله سبحانه في أكثر خلقه .. ونور في القلب كنور العين ..يولد العبد بها ، ثم يزيد فيه معنى بعد معنى بالمعرفة بالأسباب الدالة على المعقول .. والمعرفة عن العقل تكون .. وهو صفة الروح .. ولقد سُمّي العقلُ لُبّا ، ولُبُّ كلِّ شيء خالصُه ، وقال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر: ٩] .

وبالعقل عَرَفَ الخلقُ اللهَ ، وشهدوا عليه بالعقل الذي عرفوه من أنفسهم بمعرفة ما ينفعهم ومعرفة ما يضرهم .. وبه أقام الله على البالغين للحُلْم الحجة .. وإياهم خاطب من قِبَلِ عقولهم ، ووَعَدَ وتَوَعَّدَ ، وأَمَرَ ونَهَى ، وحضّ ونَدَبَ ..

وإذا تمّ عقل المؤمن عن ربه أفرده عزّ وجلّ بالتوحيد له في كل المعاني .. ولا غناء للعبد عن التفكُّر والنظر والذكر ليكثر اعتباره ، ويزيد علمه ، ويعلو في الفضل .. فمن قلّ تفكُّره قلّ اعتباره ، ومن قلّ اعتباره قلّ علمه ، ومن قلّ علمه كَثُرَ جهلُه ، وبان نقصُه ، ولم يجد طعم البر ، ولا برد اليقين ، ولا روح الحكمة .. فما أقرّ به في حياته

من حياة البهائم التي لا تعرف إلا ما باشرته بجوارحها » .

ولقد جَعَلَ الله العقول معادن الحكمة ، ومقتبس الآراء ، ومستنبط الفهم ، ومعقل العلم ، ونور الأبصار ، إليها يأوي كل محصول ، وبها يُستدلّ على ما أخبر به من علم الغيوب ، فبها يقدرون الأعمال قبل كونها ، ويعرفون عواقبها قبل وجودها ، وعنها تصدر الجوارح بانفعال بأمرها ، فتسارع إلى طاعتها ، أو تزجرها فتمسك عن مكروهها .. ولقد استخلص الله من عباده خالصة من خلقه ، فَهِمَتْ عنه قولَه بعقولها ، فاتسع لها ما خفي عن الأبصار ..

وأعِظم العاقلين عند الله عزّ وجلّ العارفين عقلاً عنه ومعرفة به ، الذين أقرّوا بالعجز أنهم لا يبلغون في العقل والمعرفة كُنْهَ معرفته .. »[١] .

* **وحجة الإسلام أبو حامد الغزالي [٤٥٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ - ١١١١ م]** - الذي جَمَعَ بين التصوّف الشرعيّ والفلسفة والوسطية الأشعرية .. والذي قال عن علاقة العقل بالنقل والشرع :

« إن مثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآذاء . ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء . فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء ، المستغني بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء . فالمعرض عن العقل ،

---

(١) الحارث المحاسبي [مائية العقل وحقيقته ومعناه] ص ٢٠١ - ٢٣٥ ، وفهم القرآن [ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ دراسة وتحقيق : حسين القوتلي - ط بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

مكتفيًا بنور القرآن ، مثاله : المتعرض لنور الشمس مغمضًا للأجفان ، فلا فرق بينه وبين العميان . فالعقل مع الشرع نور على نور .

وأنّى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر ، وينكر البحث والنظر ؟ ! . أولا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ ؟ . وبرهان العقل هو الذي عُرف به صدقه فيما أخبر ؟ .

إن العقل أولى باسم النور من العين ، بل بينهما من التفاوت ما يصح أن يقال معه : إنه أولى ، بل الحق أنه يستحق الاسم دونها .

وعند إشراق نور الحكمة يصير الإنسان مبصرًا بالفعل بعد أن كان مبصرًا بالقوة ، وأعظم الحكمة كلام الله تعالى ، فيكون منزلة آيات القرآن عند عين العقل منزلة نور الشمس عند العين الظاهرة ، إذ به يتمُّ الإبصار ، فبالحري أن يُسَمَّى القرآن نورًا ، كما يُسَمَّى نور الشمس نورًا فمثال القرآن : نور الشمس ، ومثال العقل نور العين ، وبهذا يفهم معنى قوله تعالى : ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن : ٨] .

ولا يبعد – أيها المعتكف في عالم العقل – أن يكون وراء العقل طور آخر يظهر فيها ما لا يظهر في العقل ، كما لا يبعد كون العقل طورًا وراء التمييز والإحساس ينكشف فيه غرائب وعجائب يقصر عنها الإحساس والتمييز ، فلا تجعل أقصى الكمال وقفًا على نفسك .. والأصل في ذلك أن وراء ما يتصوره العقلاء أمورًا وَرَدَ الشرع بها ،

ولا يعلم حقائقها إلا الله تعالى والأنبياء الذين هم وسائط بين الله تعالى وبين عباده ..

وما قضى العقل باستحالته ، فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به ، ولا يُتصوَّر أن يشمل السمع على قاطع مخالف للمعقول .. والوحي الإلهيّ والشرع الحق لا يرد بما ينبو عنه العقل .. وليس كل ما لا يدركه العقل محالاً في نفسه .. وفرق بين البعيد والمحال ، فإن البعيد هو ما ليس بمألوف ، والمحال ما لا يُتصوَّر كونه ..

وأما اتباع العقل الصرف ، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى ، الذين أراهم الله الحق حقًّا وقوَّاهم على اتباعه .. ولهذا كان رأس مال كل السعادات العقل ..

ولقد تحقق أهل السنة أنه لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن مَنْ ظنَّ مِنَ الحشوية - [الظاهرية الذين ليسوا من أهل النظر] - وجوب الجمود على التقليد واتباع الظواهر ، ما أُتوا به إلا من ضَعْفِ العقول وقلة البصائر ، وأن مَنْ تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرُّف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع ، ما أُتوا به إلا من خُبث الضمائر ، فميل أولئك إلى التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط .. » (١) .

---

(١) الغزالي [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ٣٢ ، ١٢٢ ، ٩٨ - طبعة صبيح القاهرة - =

« والفيلسوف الطبيب الفقيه أبو الوليد ابن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ - ١١٩٨ م] - الذي كان الناس يفزعون إلى فتواه في الفقه كما يفزعون إليها في الطب والكلام .. فإنه هو القائل في المؤاخاة بين الحكمة والشريعة .. بين العقل والنقل :

« إنّ الشرع دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل ، وتطلّب معرفتها به ، وذلك بيّن في غير ما آية من كتاب الله تبارك وتعالى ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر : ٢] وهذا نصٌّ على وجوب استعمال القياس العقليّ ، أو العقليّ والشرعي معًا .. فواجب أن نجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقليّ - وإذا كانت هذه الشريعة حقًّا ، وداعية إلى النظر المؤدّي إلى معرفة الحق ، فإنا - معشر المسلمين - نعلم ، على القطع ، أنه لا يؤدي النظر البرهانيّ إلى مخالفة ما وَرَدَ به الشرع ، فإن الحقّ لا يضاد الحقّ ، بل يوافقه ويشهد له ..

ونحن نقطع قطعًا أن كلّ ما أدّى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربيّ .. بل نقول : إنه ما من منطوق به في الشرع ، مخالف بظاهره لما أدّى إليه البرهان ، إلا

= بدون تاريخ . و [مشكاة الأنوار] ص ٣٦ ، ٥١ طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ م . و [المضنون به على غير أهله] ص ٣٤ ، ٣١٨ ، ٣١٩] طبعة مكتبة الجنديّ - القاهرة و [رسالة الغزالي إلى ملك شاة في العقائد] ص ٦٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ م .

إذا اعْتُبِرَ وتُصفحت سائر أجزائه ، وُجد في ألفاظ الشارع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل ، أو يُقارب أن يشهد ..

ومبادئ الشرائع لا يُشكُّ في وجودها ، وكيفية وجودها أمر إلهيّ معجز عن إدراك العقول الإنسانية ..

والصواب : أن تعلم الفرقة من الجمهور التي ترى أن الشريعة مخالفة للحكمة ، أنها ليست مخالفة لها .. ، وكذلك الذين يرون أن الحكمة مخالفة لها ، من الذين ينتسبون للحكمة ، أنها ليست مخالفة لها ، وذلك بأن يُعَرَّف كل واحد من الفريقين أنه لم يقف على كُنْهِهما بالحقيقة ، أعني لا على كُنْه الشريعة ولا على كُنْه الحكمة ، وأن الرأي في الشريعة الذي اعتُقد أنه مخالف للحكمة هو رأي إما مُبتَدَع في الشريعة ، لا من أصلها ، وإما رأي خطأ في الحكمة ، أعني تأويل خطأ عليها .

إن الحكمة هي صاحبة الشريعة ، والأخت الرضيعة .. وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحابتان بالجوهر والغريزة .. »[1] .

---

(١) ابن رشد [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال] ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٧ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة – طبعة دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٨٣ م . و [تهافت التهافت] ص ١٢٤ ، ١٢٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م . و [مناهج الأدلة في عقائد الملة] ص ١٨٤ ، ١٨٥ . دراسة وتحقيق : د. محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

« وفيلسوف السَّلفيَّة ، شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨ هـ / ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م] - الذي قال عنه الإمام محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] : « إنه أعلم الناس بالسُّنَّة ، وأشدهم غيرة على الدين » [١] هو القائل عن موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول : « إنَّ ما عُرف بصريح العقل لا يُتصوَّر أن يعارضه منقول صحيح قط وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها ، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع . وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار ، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك .

ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط ، بل السمع الذي يُقال : إنه يخالفه . إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرَّد عن معارضة العقل الصريح ، فكيف إذا خالفه صريح المعقول ؟ ! . ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول ، بل يخبرون بمجازات العقول ، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه ، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته .. والقول

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٣ ص ٣٥٩ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م .

كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل ، فالحق لا يتناقض ، والرسل إنما أخبرت بحق . والله فطر عباده على معرفة الحقّ ، والرسل بُعِثَتْ بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة . قال الله تعالى :

﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت : من الآية ٥٣] . فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبيّنة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حقّ ، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول ..

ولقد قال الحنفية وكثير من المالكية والشافعية بتحسين العقل وتقبيحه ، وهو قول الكرامية والمعتزلة ، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين .. »[1] .

وبعد أن تراجعت العقلانية الإسلامية مع تراجع الحضارة الإسلامية .. عادت مرة أخرى مع النهضة والإحياء والتجديد ..فكتب :

« **جمال الدين الأفغاني** [١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م] - وهو رائد اليقظة الإسلامية في العصر الحديث - يقول :

---

(١) ابن تيمية [بيان موافقه صريح المعقول لصحيح المنقول] ج ١ ص ٨٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ . و [منهاج السنة النبوية] ج ١ ص ٨٢ - طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ و [الفتاوى] ج ٨ ص ٤٢٨ ، ٤٣٣ . طبعة الرياض سنة ١٣٨١ هـ .

« إن الدين الإسلاميّ يكاد يكون متفردًا بين الأديان بتقريع المعتقدين بلا دليل ، وتوبيخ المتبعين للظنون ، وتبكيت الخابطين في عشواء العماية ، والقدح في سيرتهم .

هذا الدين يطالب المتدينين أن يأخذوا بالبرهان في أصول دينهم ، وكلما خَاطَبَ خَاطَبَ العقل ، وكلما حَاكَمَ حَاكَمَ إلى العقل . تنطلق نصوصه بأن السعادة من نتائج العقل والبصيرة وأن الشقاء والضلالة من لواحق الغفلة وإهمال العقل وانطفاء نور البصيرة .. وقلما يوجد في الأديان ما يساويه أو يقاربه في هذه المزية ، وأظن غير المسلمين يعترفون لهذا الدين بهذه الخاصة الجليلة .

إن العقل مشرق الإيمان ، فمن تحول عنه فقد دابر الإيمان .

وإن فرقًا بين ما لا يصل العقل إلى كُنْهِه ، فيعرفه بأثره ، وبين ما يحكم باستحالته ، فالأول معروف عند العقل ، يقرّ بوجوده ، ويقف دون سرادقات عزته ، أما الثاني فمطروح من نظره ، ساقط من اعتباره ، لا يتعلق به عقد من عقوده ، فكيف يصدّق به وهو قاطع بعدمه ؟ ! .

لقد بدأ الإنسان بداية لا تميزه عن غيره من الحيوانات .. لكن نقطة الافتراق كانت قوته العاقلة .. والله قد جعل قوة العقل للإنسان محور صلاحه وفلاحه .. والحكمة ، وآلتها العقل ، هي مقننة القوانين ، وموضحة السبل ، وواضعة جميع النظامات ، ومعينة جميع الحدود ،

وشارحة حدود الفضائل والرذائل ، وبالجملة ، فهي قوام الكمالات العقلية والخلقية .. فهي أشرف الصناعات .. » [١] .

• **أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده** [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] - وهو أبرز أعلام الإحياء والتجديد في عصرنا الحديث - فلقد أفاض في ضرورة الإصلاح الفكريّ ، وإعادة الإخاء بين العقل والنقل .. وقال :

« إن العقل : هو جوهر إنسانية الإنسان .. وهو أفضل القوى الإنسانية على الحقيقة .. ولقد تآخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس ، على لسان نبيّ مرسل ، بتصريح لا يقبل التأويل ، وتقرر بين المسلمين كافة - إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه :

أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل ، كالعلم بوجود الله ، وبقدرته على إرسال الرسل ، وعلمه بما يوحي إليهم ، وإرادته لاختصاصهم برسالته ، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فَهْمُ معنى الرسالة ، كالتصديق بالرسالة نفسها .

كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل . .وإنه لا يقين مع التحرج من

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ص ١٧٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

النظر ، وإنما يكون اليقين بإطلاق النظر في الأكوان ، طولها وعرضها ، حتى يصل إلى الغاية التي يطلبها بدون تقييد .

فالله يخاطب ، في كتابه ، الفكر والعقل والعلم بدون قيد ولا حدّ . والقرآن قد دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم ، فهو معجزة عُرضت على العقل ، وعرفته القاضي فيها ، وأطلقت له حق النظر في أنحائها ، ونشْر ما انطوى في أثنائها .. فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقليّ ، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطريّ ، فلا يدهشك بخارق العادة ، ولا يغشى بصرك بأطوار غير معتادة ، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية ، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية ..

والمرء لا يكون مؤمنا إلا إذا عقل دينه وعرفه بنفسه حتى اقتنع به . فمن ربي على التسليم بغير عقل ، والعمل ، ولو صالحًا بغير فقه ، فهو غير مؤمن ، لأنه ليس القصد من الإيمان أن يُذلل الإنسان للخير كما يُذلل الحيوان ، بل القصد منه أن يرتقي عقله وتتزكى نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه ، فيعمل الخير ؛ لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله ، ويترك الشر ؛ لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته في دينه ودنياه ، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده .. فالعاقل لا يقلد عاقلاً مثله ، فأجدر به أن لا يقلد جاهلاً دونه ..

لكن العقل البشريّ وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة ، اللهم إلا في قليل ممن لم يعرفهم الزمن ، فإن كان لهم من الشأن العظيم ما به عرفهم أشار إليهم الدهر بأصابع الأجيال ! ..

وقد يكون من الأعمال ما لا يمكن درك حسنه ، ومن المنهيات ما لا يعرف وجه قبحه ، وهذا النوع لا حسن له إلا الأمر ولا قبح إلا النهي .

وإذا قدرنا العقل البشريّ قَدْره ، ووجدنا غاية ما ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى عوارض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنسانيّ .. أما الوصول إلى كُنْه حقيقته فمما لا تبلغه قوته ..

ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشريّ أن يصل إليه وحده .. لهذا كان العقل محتاجًا إلى معين يستعين به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة ..

إن العقل هو ينبوع اليقين في الإيمان بالله ، وعلمه ، وقدرته ، والتصديق بالرسالة .. أما النقل فهو الينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحوال الآخرة ، والعبادات .

والذي علينا اعتقاده : أن الدين الإسلامي دين توحيد في العقائد ، لا دين تفريق في القواعد ، والعقل من أشدّ أعوانه ، والنقل من أقوى

أركانه .. » (١) .

هكذا كانت العقلانية الإسلامية المؤمنة .. وهكذا كانت المؤاخاة بين العقل والنقل في أغلب مذاهب الإسلام وتياراته الفكرية ، على امتداد التاريخ الحضاريّ للإسلام ..

وهكذا يجب بعث هذه القسمة من قسمات الفكر الإسلاميّ ، لإصلاح ما في حياتنا الروحية والمقوم الإيمانيّ في واقعنا الإسلاميّ من سلبيات وثغرات ..

فبهذا الإحياء للعقلانية الإسلامية المؤمنة .. وبالمؤاخاة بينها وبين النقل والشرع - بلاغًا قرآنيا .. وبيانًا نبويًا لهذا البلاغ القرآني - تتجاوز حياتنا الروحية والمقوم الإيماني لاجتماعنا الإسلاميّ آفات وسلبيات :

* العنف العشوائيّ ، الذي يهدد استقرار مجتمعاتنا الإسلامية ، ويفتح فيها الثغرات للأعداء ..

* والجمود والتقليد ، الذي يولد العجز عن مواكبة المستجدات ، فيخلق الفراغ الذي يتمدد فيه التغريب ! ..

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٣ ص ١٥١ ، ٢٧٩ - ٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٣٩٧٢ ، ج ٤ ص ٤١٤ ، ج ٥ ص ٤٢٨ .

• والدروشة والبلاهة التي تتستر بالتصوّف ، فتُشَوِّه صورته ، وتحجب طاقات ضحاياها عن الوعي والإبداع ! ..

في الإصلاح الاجتماعي

ولأن الإسلام دين الجماعة .. ولأن فلسفته في التشريع قد جمعت بين المسئولية الفردية : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] . ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] . وبين المسئولية الاجتماعية والمجتمعية .. حيث توجه الخطاب إلى الناس والأمة والجماعة في غالب آيات الخطاب بالقرآن الكريم ..

وفي هذه الفلسفة التشريعية تجاورت وتزاملت الفروض والتكاليف الفردية - العينية - مع الفروض والتكاليف الكفائية - الجماعية والاجتماعية والمجتمعية - .. وتوجه الخطاب التكليفيّ إلى الفرد وإلى الجماعة - الأمة والناس - ..

لهذه الحكمة ، كان الأمن في الإسلام اجتماعيًا ومجتمعيًا ، واستحال أن تقف آفاقه عند حدود الفرد ، دون الاجتماع الشامل للأفراد ضمن الجماعة ، ولدنيا الفرد مسلوكة في سلك ميادين العمران .

ذلك أن الإنسان - كفرد - مدني واجتماعيّ ومجتمعيّ بطبعه وحكم حاجاته .. وأمنه الحقيقي ، وإن بدأ بدائرته الفردية ، فإنه لا

يستقيم ولا يتحقق ولا يدوم إلا إذا عَمَّتْ آفاقه الاجتماع والجماعة والعمران .. بل إن الأمن للفرد كثيرًا ما يأتي إليه عبر تحققه في إطار الجماعة والمجتمع وميادين الاجتماع والعمران ..

وعن هذه الحقيقة من حقائق الرؤية الإسلامية للأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ يتحدث الإمام **أبو الحسن الماوردي** [٣٦٤ – ٤٥٠ هـ / ٩٧٤ – ١٠٥٨ م] فيقول :

« والإنسان مطبوع على الافتقار إلى جنسه ، واستعانته صفة لازمة لطبعه وخِلْقَةٌ قائمة في جوهره .. ولذلك ، فإن صلاح الدنيا يُعتبر من وجهين :

أولهما : ما ينتظم به أمور جُملتها .

والثاني : ما يصلح به حال كل واحد من أهلها .

فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه ، لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها ، لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها ، ويقدح فيه اختلالها ؛ لأنه منها يستمد ، ولها يستعد . وإن فسدت حاله ، مع صلاح الدنيا ، وانتظام أمورها ، لم يجد لصلاحها لذة ، ولا لاستقامتها أثرًا ، لأن الإنسان دنيا نفسه ، فليس يرى الصلاح إلا إذا صلحت له ، ولا يجد الفساد إلا إذا فسدت عليه ؛ لأن نفسه أخصّ ، وحاله أمسّ ، فصار نظره إلى ما يخصه مصروفًا ، وفكره إلى

ما يمسه موقوفًا .. » (١) .

وهذه الحقيقة من حقائق الرؤية الإسلامية لأُطُر وآفاق الأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ ، الجامعة بين الفرد والجماعة ، والفردية والاجتماعية ، والدنيا الخاصة والعمران العام - على النحو الذي لا يقوم به الأمن الفرديّ إذا اختلّ الأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ ، ولا يشعر الفرد بأثر الأمن الاجتماعيّ إذا لم تشمل آثاره دنياه كفرد .. هذه الحقيقة ، التي عَبّرَ عنها الماورديّ - عندما اشترط لصلاح الدنيا انتظام أمور جملتها .. وانتظام ما يصلح به حال كل واحد من أهلها ؛ لأنه لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه .. هي ذات الحقيقة التي سبقه إلى التعبير عنها **الإمام عليّ بن أبي طالب** [٢٣ ق هـ - ٤٠ هـ ٦٠٠ - ٦٦١ م] كرّم الله وجهه - عندما قال كلماته الجامعة :

« إنّ الغِنَى في الغربةِ وطنٌ ، والفقرَ في الوطنِ غُربةٌ .. وإنّ المُقِلّ غريبٌ في بلدتِه » ! (٢) .

فالأمن لابد أن يكون اجتماعيًا ومجتمعيًا ، ولا قيمة للاجتماعيّ - بل لن يكون اجتماعيًا - إذا لم تعمّ ثمراته وتبلغ آثاره دنيا الأفراد ؛

---

(١) الماورديّ [أدب الدنيا والدين] ص ١٣٢ ، ١٣٤ . تحقيق : مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(٢) نهج البلاغة ص ٣٧٣ ، ٣٦٦ . طبعة دار الشعب - القاهرة .

لأن الاجتماع ليس أكثر من البناء الذي تتكون لبناته من الأفراد ! - .

* * * *

وإذا كانت هذه الحقيقة من حقائق « مدنية الإنسان واجتماعيته » ، هي التي تجعل فكرنا الحديث والمعاصر يتحدث عن « الأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ » ، وتدعو تيارات التغيير ودعوات الإصلاح إلى أن يكون الاجتماع والمجتمع هو آفاق الأمن الذي تسعى إلى تحقيقه .. فلقد سبقنا تراث الإسلام على هذا الدرب ، عندما استخدم أئمته والمصلحون فيه مصطلح « الأمن المطلق » و « الأمن العام » - والمطلق عندهم هو العام ، أي « الاجتماعيّ .. والمجتمعيّ » في اصطلاحنا المعاصر ..

والماورديّ ، عندما حدد قواعد صلاح الدنيا وانتظام عمرانها - وهي عنده : « ستة أشياء - في قواعدها ، وإن تفرعت :

١ - دين مُتَّبع .

٢ - وسلطان قاهر [أي دولة قوية] ..

٣ - وعدل شامل .

٤ - وأمن عام .

٥ - وخصب دائم .

٦ - وأمل فسيح . »

فإنه - الماورديّ - قد جعل « الأمن العام » القاعدة الرابعة من قواعد صلاح الدنيا وانتظام العمران - وعن هذه القاعدة الرابعة يقول :

« .. وأما القاعدة الرابعة ، فهي أمن عام تطمئن إليه النفوس ، وتنتشر به الهمم ، ويسكن فيه البريء ويأنس به الضعيف ، فليس لخائف راحة ، ولا لحاذر طمأنينة . وقد قال بعض الحكماء : الأمنُ أهنأُ عيشٍ ، والعدلُ أقوى جيشٍ ؛ لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ، ويحجزهم عن تصرفهم ، ويكفّهم عن أسباب المواد التي بها قوام أَوَدهم ، وانتظام جملتهم .. والأمن المطلق : ما عمّ .. » [١] .

فهو أمن عام - مطلق - اجتماعيّ ومجتمعيّ - يحقق طمأنينة النفوس .. وتنتشر به الهمم ، وتنمو به الملكات والطاقات الإنسانية ؛ لأن الخوف - وهو نقيض الأمن - كما يقول الماورديّ : « يقبض الناس عن مصالحهم ، ويحجزهم عن تصرفاتهم ، ويكفّهم عن أسباب المواد التي بها قوام أَوَدهم ، وانتظام جملتهم .. » .

فبالأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ يزدهر العمران الإنساني . وبغيبته يتراجع هذا العمران ! .

---

(١) أدب الدنيا والدين ص ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤ .

جدل الروح والمادة في الأمن المجتمعي

وإذا كانت المقومات الضرورية لتحقيق الأمن الاجتماعيّ والمجتمعي كثيرة ومتعددة - ويحتاج الحديث عنها إلى مبحث كبير . فإن في مقدمة هذه المقومات - كما سبق وأشرنا - :

١ - الأمن الدينيّ والروحيّ والفكريّ .

٢ - والأمن على مقومات المعاش الماديّ في دنيا الإنسان ..

فبدون الإيمان - ومن ثمَّ - الأمن الدينيّ والعقديّ والفلسفيّ ، يلتهم الخوف والفزع والقلق والاغتراب . استقرار الإنسان وطمأنينته .. ذلك لأن الإيمان الدينيّ هو الذي يحقق للإنسان الانتماء إلى هذا الوجود ، وذلك عندما يقوده هذا الإيمان الدينيّ إلى رحاب المعيَّة الإلهية وحضرتها القدسية ، فيأنس بهذه المعية ، وينجو من غول الاغتراب الذي يفترس أمن الإنسان في المجتمعات المادية والوضعية والعلمانية اللادينية ..

ففي غاية التحديات الشرسة ، والكوارث والأمراض والحروب ، وفي مواجهة المظالم والقهر والجبروت ، يكون الإيمان الدينيّ - ومن ثمراته الانتماء والاحتماء بالمعية الإلهية - طوق النجاة للإنسان من الوحدة المخيفة والقاتلة ، ومن الاغتراب القاتل للروح والآمال

والطاقات والإمكانات .

ولهذه الحقيقة لا يعرف المؤمنون ، الذين اطمأنت قلوبهم بالإيمان الدينيّ اليأسَ ولا القنوطَ ولا الانتحار ، مهما كبرت مشكلاتهم المادية والمعاشية .. بينما تشهد المجتمعات المادية والوضعية والعلمانية - مع ارتفاع مستويات المعيشة .. والرعاية الصحية .. والإشباع للغرائز والشهوات - أعلى مستويات القلق ومعدلات الانتحار .. وذلك لفقدان الأمن على الغد ، والأمل فيما بعد ظاهر الحياة المادية ، بعد تخمة البطون والإفراط في إشباع الغرائز والشهوات .

والذين يقارنون إحصاءات العيادات النفسية وزوارها وانتشار القلق ، وكثرة المنتحرين في المجتمعات الإسكندنافية - مثلاً - حيث أعلى مستوى معيشة في العالم ، وحيث الإشباع المفرط للغرائز الجنسية ، بنظيرة هذه الإحصاءات في مجتمع مؤمن ، تطحنه مشكلات الفقر والعوز - كالمجتمع الصومالي مثلاً - يدركون حقيقة وأهمية عامل الأمن الروحيّ بالنسبة للإنسان .. وذلك عندما يحقق هذا الإيمان الدينيّ للإنسان المؤمن الانتماء إلى القوة الأعظم في هذا الوجود ، والاحتماء بطلاقة قدرتها ، ويسلحه بمعية هذه القوة الأعظم .. حتى ليحقق هذا الإيمان والانتماء للأشعث الأغبر

سلطانًا يجعله إذا أقسم على الله أبرّه الله ! ..

* * * *

ومن عظمة الفلسفة الاجتماعية في الإسلام ربطها – الربط الجدليّ والتفاعليّ – بين هذا المقوّم الأول من مقومات الأمن الاجتماعيّ – المقوم الإيمانيّ والروحيّ والفكريّ – وبين المقوّم الثاني – الماديّ – المتمثل في الأمن الإنسانيّ على المقومات المعيشية اللازمة له في هذه الحياة الدنيا .. بل إن هذه الفلسفة الاجتماعية الإسلامية تبلغ القمة في العظمة عندما تجعل الأمن على المعاش الماديّ هو الشرط الضروريّ لتحقيق كمال واكتمال الأمن الدينيّ والروحيّ للإنسان في هذه الحياة .. وذلك عندما تقرر هذه الفلسفة الاجتماعية أن « صلاح الدين » مؤسس على « صلاح المعاش » وتوفر الضرورات والحاجات المادية للإنسان .. « فالواقع » يخدم « المثال » ويقيم معه علاقة جدلية ..

وبعبارة حجة الإسلام **أبو حامد الغزاليّ** [٤٥٠ – ٥٠٥ هـ / ١٠٨٥ – ١١١١ م] :

« .. فإن نظام الدين لا يحصل إلا بانتظام الدنيا .. فنظام الدين بالمعرفة والعبادة ، لا يتوصل إليهما إلا :

– بصحة البدن .

– وبقاء الحياة .

— وسلامة قدر الحاجات من :

أ — الكسوة ب — والمسكن جـ — والأقوات د — والأمن .. »

ثم يستطرد الغزاليّ فيقول : « ولعمري ! إن من أصبح آمنا في سربه ، معافى في بدنه ، وله قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها . فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية . وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقًا بحراسة نفسه من سيوف الظلمة ، وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرغ للعلم والعمل ، وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة ؟ فإذن ، بان أن نظام الدنيا ، أعني مقادير الحاجة ، شرط لنظام الدين .. » (١) .

فالأمن الاجتماعي ، والاطمئنان على توافر وسلامة مقومات الاجتماع البشريّ والعمران الإنساني ، المادية والمعنوية — من صحة البدن .. إلى بقاء الحياة .. إلى حاجيات الكساء ، والمسكن ، والأقوات .. إلى الأمن — الذي ينفي عن الحياة الإنسانية عوامل الخوف والروع والفزع — جميع ذلك ، قد سلكته الرؤية الإسلامية في عداد « الضرورات » و « الحاجيات » — لا مجرد « الحقوق » أو « الكماليات » — ثم جعلته « الفريضة » التي تترتب على إقامتها

---

(١) أبو حامد الغزالي [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ١٣٥ — طبعة مكتبة صبيح القاهرة بدون تاريخ .

فرائض الدين وشعائر العبادات ، « فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية ؛ لأن نظام الدنيا شرط لنظام الدين » — كما قال حجة الإسلام أبو حامد الغزاليّ — .

وبعبارة الشيخ المجدّد **محمد الغزاليّ** [١٣٣٥ - ١٤١٦ هـ / ١٩١٧ - ١٩٩٦ م] : « .. لقد رأيت ـ بعد تجارب عدة ـ أنني لا أستطيع أن أجد بين الطبقات البائسة الجو الملائم لغرس العقائد العظيمة ، والأعمال الصالحة ، والأخلاق الفاضلة ! .. إنه من العسير جدًّا أن تملأ قلب الإنسان بالهدى إذا كانت معدته خالية ! أو أن تكسوه بلباس التقوى إذا كان جسده عاريًا ! .. إنه يجب أن يُؤمَّن على ضروراته التي تقيم أَوَدَه كإنسان ، ثم يُنتظر أن تستمسك في نفسه مبادئ الإيمان .. فلا بدَّ من التمهيد الاقتصاديّ الواسع ، والإصلاح العمراني الشامل ، إذا كنا مخلصين حقًّا في محاربة الرذائل والمعاصي والجرائم باسم الدين ، أو راغبين حقًّا في هداية الناس لرب العالمين » (١) .

* * * *

« وإذا كان الإيمان الدينيّ — بما يثمره من طمأنينة روحية وفكرية وفلسفية — هو المقوم الأول من مقومات الأمن الاجتماعيّ ..

---

(١) محمدالغزالي [الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية] ص ٦١ ، ٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٨٧ م .

وإذا كان مقام هذا المقوّم من مقومات الأمن الاجتماعيّ والمجتمعيّ قد جعله واحدًا من المقاصد العظمى للشريعة الإسلامية - الحفاظ على الدين - وجعل العدوان عليه والفتنة فيه موجبًا للقتال ، إذا فرض الأعداء على المؤمنين الفتنة في الدين .. فلقد جعل الإسلام - كذلك - الحفاظ على الأمن - المال .. والوطن - الذي هو وعاء إقامة الدين ، وتحقيق المعاش - جعل الحفاظ على ذلك مبررًا لوجوب القتال ، إذا فرض الأعداء على المؤمنين الحرمان من ثرواتهم وأموالهم ، أو الخروج من ديارهم ..

فالدفاع عن حرية الدين والتدين سبب في وجوب الجهاد القتاليّ .. والدفاع عن المعاش .. وعن الوطن ـ الذي هو وعاء الأمن على المعاش ـ سبب ـ هو الآخر ـ للجهاد القتالي .. بل إنهما السببان الوحيدان للقتال في الإسلام : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۞ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج : ٣٩ - ٤٠] ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۞ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الممتحنة : ٨ ، ٩] .

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : « مَن قُتِلَ دون ماله فهو شهيدٌ ،

ومَن قُتِل دون دينه فهو شهيدٌ ، ومن قُتِلَ دون دمِه فهو شهيدٌ ، ومن قُتِلَ دون أهلِه فهو شهيدٌ » - رواه الترمذيّ - ..

* وإذا كان القتال للحفاظ على حرية الدين والتدين لا يكون إلا لأعداء هذا الدين .. فإن القتال للحفاظ على مقوّمات المعاش الإنسانيّ يجوز - بل قد يجب - ضد الظلمة البغاة الذين يحتكرون ويكنزون الأموال والثروات التي استخلف الله الناس - مطلق الناس - فيها ، فيمنعون حقوق الفقراء في هذه الأموال والثروات ، على النحو الذي يهدد حياة هؤلاء الفقراء - التي هي مقصد من المقاصد العظمى لشريعة الإسلام - وذلك لأن هؤلاء الظلمة البغاة قد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله ﷺ فلم يعد لهم عهد الله وعهد رسوله .. وذلك وفقًا للحديث النبويّ الشريف الذي يقول فيه الرسول ﷺ : « أيما أهلُ عرصةٍ - [مكان] - أصبحَ فيهم امرُؤٌ جائعًا فقد بَرِئَتْ منهم ذمةُ اللهِ تعالى » - رواه الإمام أحمد - ..

فالمال مال الله .. والناس مستخلفون فيه ، يتملكون ويستثمرون ويتمتعون - كوكلاء ونواب - في حدود ضوابط عقد وعهد الاستخلاف ، التي تحددت في قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد : ٧] .

وفي تفسيرها يقول الإمام الزمخشريّ [٤٦٧ - ٥٣٨ هـ /

١٠٧٥ - ١١٤٤م] - في [الكشاف] - : « إن مراد الله في هذه الآية هو أن يقول للناس : إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله ، بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مَوّلكم إياها ، وخوّلكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء في التصرُّف فيها ، فليست هي أموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب »(١) .

وبعبارة الأستاذ الإمام **الشيخ محمد عبده** [١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥م] الذي نبّه على دلالات إضافة القرآن الكريم مصطلح « المال » إلى ضمير « الجمع » في سبع وأربعين آية ، بينما لم يضفه إلى ضمير « الفرد » إلا في سبع آيات - .. وذلك « لينبه الله بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها . فكأنه يقول : إن مال كل واحد منكم إنما هو مال أمتكم »(٢) .

ولذلك ، كان نصيب الفقراء في الأموال والثروات « حقًا » .. وليس « مِنّة » من الأغنياء .. لأن الكافة مستخلفون في مال الله ، الذي خلقه وسخره للكافة : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن : ١٠] .

ولأن الحفاظ على النفس والحياة هو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية ، لا يجوز التفريط فيه .. وجب الجهاد - ولو بالقتال

---

(١) الزمخشري [الكشاف] ج ٤ ص ٦١ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م .

(٢) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٥ ص ١٩٤ .

لتحصيل ما تحفظ به الحياة الإنسانية .. وقال **الإمام ابن حزم الأندلسي** [٣٨٤ - ٤٥٦ هـ / ٩٩٤ - ١٠٦٤ م] :

« .. وفرض على الأغنياء ، من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا فيء أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يُكنُّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارّة .

ولا يحلّ لمسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعامًا فيه فَضْل عن صاحبه المسلم أو ذمي .. وله أن يقاتل عن ذلك ، فإنْ قُتل فعلى قاتله القَوَد - [الدية] - وإن قُتِل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه مانع حقًّا ، وهو طائفة باغية . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات : ٩] . ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق ، وبهذا قاتل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - مانعي الزكاة »[١] .

° ° ° °

فالأمن على المعاش : قضية مجتمعية ، لا تُتْرَكُ - فقط - لنوايا

---

(١) ابن حزم [كتاب المحلّى] ج ٦ ص ١٥٩ - طبعة المنيرية القاهرة .

الأفراد ومبادراتهم ؛ لأن إقامة هذا الأمن وتحقيقه فريضة اجتماعية ، يتوجه التكليف فيها إلى المجتمع - الذي تقوم مؤسساته بإقامتها - ومنها مؤسسة الزكاة .. ومؤسسة الوقف .. ومؤسسات الصدقات .. والتكافل الاجتماعيّ - ..

فإذا غاب دور هذه المؤسسات المجتمعية عن الساحة .. أو قصرت في إقامة هذه الفريضة ، وجب على السلطة والدولة القيام بهذه الفريضة ، حتى ولو بالجهاد ضد الظلمة والبغاة .. لأننا بإزاء « فريضة » لا يجوز التفريط في إقامتها .. وليست مجرد « حق » يجوز التنازل عنه حتى طواعية واختيارًا .. فالظلم حرامٌ وممنوعٌ ومُؤَثَّمٌ ومُجَرَّمٌ حتى ولو كان ظلمًا للنفس .. وليس فقط للآخرين .. وصدق الله العظيم ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ٩٧] ..

كما أنه على الكافة - من القادرين - الجهاد لإخراج المستضعفين من الاستضعاف : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٥] .

في العدل الاجتماعي

« ولأن هذا هو خطر القضية - قضية الأمن الاجتماعيّ - في الرؤية الإسلامية .. ولأن مقومات هذا الأمن الاجتماعيّ - الروحية والمادية - هي عماد وجود الإنسان وبقائه .. كان خطر فريضة العدل ، التي هي السبيل لتحقيق هذه المقومات ..

والعدل - في المصطلح الإسلاميّ - هو المقابل والضد للجور والظلم .. لا بالمعنى السلبيّ فقط ، أي نفي الجور والظلم .. وإنما بالمعنى الإيجابيّ ، المتمثل في سيادة « الوسطية الإسلامية الجامعة » ، التي لا تنحاز إلى قطب واحد من قطبي الظاهرة ، وكذلك لا تنعزل عنهما معًا ولا تغايرهما كل المغايرة ، وإنما هي تجمع عناصر العدل والحق والخير فيهما ، مكونة منها الموقف العادل بين ظلمين ، والحق بين باطلين ، والمتوازن بين غلوي الإفراط والتفريط ..

وهذا المعنى للعدل الإسلاميّ ، هو الذي يشير إليه الحديث النبويّ الشريف : « الوسط : العدل ، جعلناكم أمة وسطا » - رواه الترمذيّ ، والإمام أحمد - ..

والعدل - في الرؤية الإسلامية - فريضة واجبة ، وضرورة من الضرورات الاجتماعية والإنسانية ، وليس مجرد « حق » من الحقوق التي يجوز لصاحبها التنازل عنها إن هو أراد ، أو أن يفرط فيها ،

طواعية ، دون وزر وتأثيم ! .

إنها فريضة عامة .. فرضها الله على رسوله المعصوم ﷺ :
﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى : ١٥] .

وفرضها على أولياء الأمور ، من العلماء والولاة والقادة والقضاة وأهل الشوكة والرأي في الأمة ، تجاه الرعية والمتنازعين والمتحاكمين : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٨] وفريضة العدل هذه هي معيار علاقة التعاقد الدستوري بين الرعية وبين أولي الأمر منهم .. وإلى ذلك يشير الحديث النبوي الشريف : « إن لهم - [ولاة الأمور] - عليكم - [الرعية] - حقًا ، ولكم عليهم حقًا مثل ذلك ، ما إن استرحموا رحموا وإن عاهدوا وفوا ، وإن حكموا عدلوا . فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » - رواه الإمام أحمد - .

وهو فريضة في مجتمع الأسرة - التي هي لبنة بناء الأمة - :
﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾ [النساء : ٣] - « اعدلوا بين أبنائكم » .
رواه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والإمام أحمد - ..

« والمقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، عزّ وجلّ - وكلتا يديه يمين - : الذين يعدلون في حكمهم ، وأهليهم ، وماولوا » - رواه مسلم والنسائيّ والإمام أحمد - .. أي المقيمون لفريضة العدل في القضاء .. والأسرة .. والدولة والولايات .. وأول المستظلين بظلّ الله يوم لا ظلّ إلى ظله : « الإمام العادل » .

وإذا كان « الظلم » هو نقيض « العدل » ، فلقد حرم الله الظلم حتى ولو كان ظلم الإنسان لذاته - وليس للآخرين ! - .. وحتى في حالة الاستضعاف ، لا يجوز الرضا بالظلم والاستكانة له ، وتنكب طريق الجهاد في سبيل العدل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۞ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ۞ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النساء : ٩٧ - ٩٨ - ٩٩] ، ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٥] .

بل لقد جعل الله - سبحانه وتعالى - العدل اسمًا من أسمائه الحسنى .. وحرّم الظلم على نفسه - سبحانه - كما حرّمه على العباد ..

في التكافل الاجتماعي

وهذا العدل الإسلاميّ إنما يحققه « التكافل الاجتماعيّ » ، الذي يجعل الأمة جسدًا واحدًا .. فالتكافل هو التضامن والإعالة والرعاية ، على النحو الذي يجبر القصور الحادث لدى طرف من أطراف علاقة التكافل .. فهو تفاعل بين طرفين أو أكثر .. والتكافل الاجتماعيّ : هو النظام الذي يقيم علاقة التفاعل والتضامن والإعالة والرعاية بين أعضاء الاجتماع الإنسانيّ في مجتمع من المجتمعات ..

وإلى هذا المعنى تشير الآيات القرآنية : ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران : ٤٤] . ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ ﴾ [القصص : ١٢] ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ [النحل : ٩١] .

والتكافل الاجتماعيّ ، في الفلسفة الاجتماعية الإسلامية « مؤسس على القاعدة الإسلامية الكلية » قاعدة إرادة الله - سبحانه وتعالى - قيام التوازن والموازنة والميزان بين الأفراد والطبقات والجماعات والأطراف ، في مختلف أمم المخلوقات وأنواعها ..

لقد تفرد الخالق - سبحانه وتعالى - بالوحدانية والأحدية ، لا يشركه فيها مخلوق من المخلوقات ، فجميع من عداه وما عداه - في كل عوالم الخلق - قائم على التعدد والازدواج والتزاوج ..

ولذلك كانت فلسفة الإسلام ، لإقامة العدل ، والعلاقة الصحية بين الأزواج والمتعددين - في الميول والمصالح والطاقات والإمكانات والاحتياجات والمقاصد - هي التوازن والموازنة ، أي التكافل ، الذي يقيم ويحافظ على نسيج الاجتماع ، وذلك حتى لا يسير التناقض والتنافر بالأطراف المختلفة إلى الصراع والدمار ..

فعدل الله - سبحانه وتعالى - هو « الميزان » ، الذي أنزله الله مع الكتاب لتستقيم كل شئون الاجتماع ، ومنها شئون الاجتماع الإنساني : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى : ١٧] ، ﴿ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد : ٢٥] . فالعدل الإلهيّ هو أداة التوازن في مختلف ميادين الحياة ..

ولأن الله - سبحانه وتعالى - قد استخلف الإنسان - مطلق الإنسان - في الثروات والأموال ، فلقد حدد للخلفاء والوكلاء - المستخلفين في الثروات والأموال - المعالم التي تقيم التكافل بينهم وتحقق التوازن لهم في هذه الثروات والأموال ، معالم التكافل والتضامن والاشتراك ، المؤسس على حِلِّ مصدر الحيازة ، وحِلِّ أنواع الإنفاق والتنمية والاستثمار ، والاكتفاء في الاختصاص بحد الكفاية ، وتدوير ما زاد عن ذلك للصالح العام لعموم المستخلفين ..

فما زاد عن كفاية « التكافل الخاص » يُنْفَقُ ويُوظَّفُ لإقامة « التكافل العام » .. والإنفاق – في العرف الإسلامي – لا يقف عند الصدقات ، وإنما هو مطلق توظيف المال الحلال في كل وجوه الاستثمار في جميع ميادين النفع والتكافل العام .

« وهذا التكافل الاجتماعيّ الإسلاميّ – في شئون المعاش ، المادية والاجتماعية – لا يعني « المساواة الحسابية » بين أفراد المجتمع ، وإنما يعني « التوازن » الذي يحقق حد الكفاية للجميع ، وضبط التفاوت الاجتماعيّ بضوابط الحلال الدينيّ والكفاءة في العطاء ، مع وَضْعِ سَقْفٍ للتفاوت يمنع الاحتكار والأثرة والطغيان .. إنه المحقق لغنى الكفاية للجميع ، مع فَتْحِ أبواب الثراء أمام الكفاءات والإمكانات ، بعيدًا عن « الكنز » المعطل لدوران عجلة التنمية والاستثمار ، وبعيدًا عن « الاستفراد » الذي هو المقدمة للطغيان ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ [العلق : ٦ ، ٧] .

لقد نزعت بعض المذاهب والفلسفات الاجتماعية نزعة خيالية في الحديث عن تصوراتها لتطبيقات مبدأ المساواة بين الناس ، فتصورت إمكانات تحقيق التماثل الكامل والتسوية الحقيقية بين الناس في كل الميادين ، وبالتحديد في الميادين الاقتصادية – شئون المال والثروة والمعاش – وفي الميادين الاجتماعية – التي تتأثر

أوضاعها ومراتبها ، عادة ، بأوضاع الاقتصاد والمعاش .

لكن هذه التصورات قد استعصت على الممارسة الواقعية ، وعلى التطبيق في أي مجتمع من المجتمعات . ولعلَّ أقرب التصورات إلى الواقعية ، في مذهب المساواة ، الداعم للتكافل الاجتماعيّ ، والمحقق للأمن الاجتماعيّ ، هو التصور الذي يميز بين :

١ـ **المساواة بين الناس أمام القانون** ، على النحو الذي ينفي امتيازات المولد ، والوراثة ، واللون ، والعرق ، والجنس ، والمعتقد .

٢ـ **والمساواة في تكافؤ الفرص أمام سائر المواطنين** .. وسائر الأمم والقوميات .. وسائر الدول .. المساواة في تكافؤ الفرص المتاحة بمختلف الميادين ، وذلك حتى يكون التفاوت ثمرة للجهد الذاتيّ والطاقة المبذولة ، وليس بسبب التمييز والقسر والحجب أو الامتياز .. وهذه المساواة ممكنة – وهي هدف يستحق الجهاد في سبيل تحقيقه ، في الإطار الاجتماعيّ والدوليّ ، على السواء .

أما المساواة فيما بعد الفرص المتكافئة ، فإنها هي التي تعدّ خيالاً وحلمًا يستعصي على التحقيق ، ويناقض السنن والقوانين الحاكمة لسير الاجتماع والعمران .

ففي المجتمع الذي تتكافأ فيه فرص التحصيل والاكتساب والامتلاك للعلم ، والمال ، والمشاركة في الشئون العامة – سياسية

واجتماعية - نجد الطاقات لدى الناس متفاوتة ، ومن ثَمَّ تتفاوت أنصبتهم وحظوظهم في الملك والكسب والمحصول ، بسبب تفاوت طاقاتهم المادية والذهنية والإدارية .. إلخ ..

فالمساواة في الفرص المتكافئة لا تثمر مساواة في مراكز الناس المالية والاجتماعية ، لتفاوت القدرات - الموروثة والذاتية والمكتسبة - بين هؤلاء الناس . فالمساواة في تكافؤ الفرص ، لا تثمر - بالضرورة - مساواة في أنصبة الناس وحظوظهم من هذه الفرص ! ..

وإذا جاز لنا أن نصور المساواة - العادلة والممكنة - بين الفرقاء المختلفين ، في المجتمع ، فإن صورة أعضاء الجسد الواحد هي هذه الصورة للمساواة العادلة .. فإسهام كل عضو من الأعضاء في حياة الجسد وحيويته ليس متماثلًا ولا متساويًا .. وحظ كل عضو ونصيبه من رصيد حياة الجسد وحيويته ليس متماثلا ولا متساويا كذلك .. لكن علاقة كل الأعضاء بكل الجسد هي علاقة « التوازن » ، وليست علاقة « المساواة » .. فالتوازن والارتفاق ، الذي يصبح فيه كل عضو فاعلًا ومنفعلًا ومتفاعلًا مع الآخرين ، وكأنه المرفق الذي يرتفق به وعليه الآخرون كما يرتفق هو بهم وعليهم ، مع التفاوت في الحظوظ والمقادير والدرجات في عملية الارتفاق هذه .. إن هذه الصورة هي الممكنة والحقيقية والعادلة في مبدأ المساواة .. وبهذا

التساند والارتفاق والتوازن تنهض المساواة بدورها في تحقيق الأمن الاجتماعي للإنسان - أمن العضو - أيًا كان دوره ، وأيًا كانت درجته - الذي إذا اشتكى تداعت له سائر الأعضاء بالحمى والسهر ! ..

فالمساواة ، في الرؤية الإسلامية : « تماثل » كامل أمام القانون ، و « تكافؤ » كامل إزاء الفرص ، و « توازن » بين الذين تفاوتت حظوظهم من الفرص المتاحة للجميع .

ولعل هذه الحقيقة لمضمون المساواة هي التي جعلت مذهب الإسلام لا ينكر حقيقة تميز المجتمع إلى طبقات اجتماعية ، مع التأكيد . على ضرورة الحفاظ على أن تكون العلاقة بينها عند مستوى « العدل .. الوسط .. التوازن » .. وفي كلمات **الإمام علي ابن أبي طالب** إلى واليه على مصر « الأشتر النخعي » [٣٧ هـ - ٦٥٧ م] - في عهد توليته - عن تفاوت وتساند الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، شاهد على هذا المعنى للمساواة .. لقد قال له :

« واعلم أن الرعية طبقات ، لا يصلح بعضها إلا ببعض ، ولا غنى ببعضها عن بعض ، فمنها : جنود الله .. ومنها كُتّاب العامة والخاصة .. ومنها قضاة العدل .. ومنها عمال الإنصاف والرفق .. ومنها أهل الجزية والخراج .. ومنها التجار وأهل الصناعات .. ومنها الطبقة

السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة .

فالجنود حصون الرعية .. وسبل الأمن .. ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج .. ثم لا قوام لهم جميعًا إلا بالتجار وذوي الصناعات .. »[١]

فهي كلمات ترسم اللوحة الحقيقية لمذهب الإسلام الاجتماعي ، الذي لا يعاند الفطرة ، وفي ذات الوقت يحقق - بالتوازن - الأمن الاجتماعي للإنسان ، وذلك عندما يحرره من « خوف الحاجة ، ومن خوف الأثرة » جميعا ! ..

---

(١) نهج البلاغة ص ٣٣٧ .

آليات التطبيق والتحقيق

وإذا كانت إقامة الدين هي السبيل إلى حفظ هذا الدين ..فإن تحويل فلسفة الإسلام في الأمن الاجتماعي إلى تطبيقات عملية وممارسات اقتصادية واجتماعية هو السبيل للخروج من « النظريات » إلى « التطبيقات » .

وإذا كانت الدراسات الاقتصادية المتخصصة هي المنوط بها الحديث المفصل عن « إجراءات » و « آليات » و « مؤسسات » التنمية الاجتماعية الشاملة ، التي تقيم مقومات الأمن الاجتماعي لإنساننا العربي والمسلم في العمران المعاشي .. فإننا نكتفي - هنا - بالإشارة إلى بعض من أهم معالم الرؤية الإسلامية في هذا الميدان :

١- صندوق التنمية بالركاز :

إن معظم ثروات الأمة الإسلامية مركوزة في باطن أرضها .. والإسلام يفرض فيما يستخرج من هذا « الركاز » زكاة مقدارها الخمس - ٢٠ % .. وتستطيع الأمة - إذا امتلكت الإرادة والإدارة - أن ترصد زكاة الركاز - أي خمس قيمة المستخرج من البترول والغاز والفوسفات والحديد والفحم والبوكسيت والمنجنيز والقصدير والنحاس والرصاص والذهب والفضة .. إلخ .. إلخ .. في صندوق للتنمية الاقتصادية الشاملة لأوطان الأمة .. على أن

يراعى في أولويات التنمية ، بمختلف الأقطار ، البدء بتحقيق الكفاية في الضرورات .. فالحاجيات .. فالتحسينات والكماليات .

وبصندوق التنمية هذا ، تتحقق العدالة ، في الإسهام بين كل أقطار الأمة ، وفق ما يستخرج من أرضها .. والعدالة في التنمية ، وفق سلم الضرورات فالحاجيات فالتحسينات والكماليات .. وبه – كذلك – تتحرر الأمة من أسر الديون الخارجية – وهي استعمار جديد – التي ترهن موارد الأمة وإرادتها وحرية قرارها وكرامتها لدى الدائنين ! ..

وبهذا المصدر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة يزدهر عمراننا الدنيويّ ، ونرجو ثواب الله ورضوانه ، بإقامة شريعته – يوم الدين ! ..

٢ـ صندوق الزكاة العامة :

وغير زكاة الركاز ، فهناك الزكوات العامة في الزروع ورؤوس الأموال والتجارات والحيوانات والعقارات والحلي المدخرة .. إلخ .. إلخ .

ومقادير هذه الزكوات تتفاوت بتنوع ما هي مفروضة فيه .. فمنها ما هو ٢٫٥ ٪ وما هو ٥ ٪ وما هو ١٠ ٪ .. إلخ .. إلخ .

وباستطاعة خطة التنمية الإسلامية أن تقيم لهذه الزكوات مؤسسة أو مؤسسات ، توظف أموالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفئات والمصارف التي حددها القرآن الكريم : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ

لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٦٠] .

ولخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حرية توجيه قطاعات كبيرة من أموال هذه الزكوات للميادين العامة والمختلفة للتنمية .. ففيها مصرف عام هو ﴿ في سبيل الله ﴾ .. وفيها مصارف يتجاوزها التطور - أحيانا - مثل ﴿ وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ .. ﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ .. يمكن توجيهها إلى ميادين التنمية المحتاجة إلى رؤوس الأموال أكثر من غيرها .

٣- والوقف : الذي نهضت مؤسساته في تاريخنا الحضاريّ بتمويل صناعة الحضارة ، وتجديدها .. وبإشاعة مستويات من العدل الاجتماعيّ والأمن الاجتماعيّ في عصور كان افتقارها إلى هذا العدل والأمن شديدًا ! ..

إن الوقف على الإنفاق في المنافع العامة - انتاجًا واستهلاكًا وخدمات - هو النموذج الصادق لملكية الجماعة والأمة - بعد أن تمخضت اشتراكيات العصر عن ملكية « للدولة » أو « البيروقراطية » أو « الحزب » - لأن الوقف هو إخراج المال من حيازة الفرد - المستخلف فيه - إلى مالكه الحقيقي - الله

سبحانه وتعالى - أي - في الواقع - إلى الأمة والجماعة - المستخلف الأصليّ في الثروات والأموال ..

ومن الممكن إعطاء الوقف أبعادًا حديثة ، إن في المؤسسات والآليات ، أو في الآفاق التي تنهض بتنميتها والإنفاق عليها مؤسساته .. كما أن بالإمكان إدخال نظام « الأسهم » و « الحصص » في تكوين رءوس الأموال ومصادر الدخل الموقوفة على النفع العام .

إن أمة موّلت صناعة حضارتها أهليًا وطوعيًا ، بالأوقاف .. فكان عمرانها الدنيويّ قربة إلى الله - سبحانه وتعالى - يحفزها إلى ذلك اعتقادها الدينيّ - فكان المقوم الروحيّ حافزًا على تحقيق المقوّم الماديّ في الأمن الاجتماعيّ - .. إن أمة كان هذا تاريخها ، لجديرة بإحياء هذا الشكل من أشكال التمويل لتجديد العمران .. فيه ترجح كفّة « الأمة » على كفّة « الدولة » ، في عصر غدت الدولة فيه « دينصورًا - شموليًا » يغتال الحريات والخصوصيات ، وخاصة عندما تسيطر على مصادر الأرزاق ..

وبهذا الوقف ، نتجو من نقيض « استبداد الدولة » ، وهو « الفردية » ، التي تقود إلى الطغيان ، عندما تستبد بالثروات والأموال ! ..

٤- وتحريم استثمار المال الإسلاميّ خارج ديار الإسلام :

فلا يحلّ - في واقع تستعبد فيه الديون أمة الإسلام ، وتستنزف

ثروات المسلمين ، وتستعبد إراداتهم – أن توظف فيه ثروات المسلمين خارج ديار الإسلام .. ويعظم هذه الضرورة حجم الاستثمار الإسلاميّ خارج عالم المسلمين مقارنًا بحجم هذا الاستثمار في البلاد الإسلامية ..

ففي المدة من سنة ١٩٣٥ م حتى نهاية سنة ١٩٩٣ م بلغت نسبة المستثمر من المال العربي خارج ديار الإسلام ٦٧٠ بليونًا من الدولارات ، بينما لم يتعد المستثمر من هذا المال في البلاد العربية ١٢ بليونًا من الدولارات .. أي أن مقابل كل دولار مستثمر في الداخل هناك ٥٦ دولارًا مستثمرة في دعم الاقتصاديات غير الإسلامية .. بل والمعادية لنهضة المسلمين وعزّة الإسلام [١] .

بهذه المصادر والآليات والمؤسسات التنموية ، تحقق الأمة كفاية حاجاتها المادية في أمور المعاش ، وفي ذات الوقت تحيي شعائر دينية ، في عصر غدت فيه طاقات التدين أقوى محرك للجماهير ، والأقدر على صنع التحولات في حياة الشعوب .

وبذلك ، أيضًا ، نحول طاقات التدين ومخزون الاعتقاد الدينيّ نحو إنجاز « المقاصد العامة » النافعة ، بدلاً من استهلاكها

---

(١) من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – صحيفة [السياسة] الكويت في ٢٥ – ١ – ١٩٥٥ م .

واستنزافها في « الأشكال » و « الجزئيات » ! ..

* * * *

إن للأمة الإسلامية تراثًا في فلسفة الأمن الاجتماعي .. وتاريخًا في تطبيقات هذه الفلسفة .. ويكفي – في ختام هذه الدراسة – أن نشير إلى بعض الكلمات التي عبرت عن هذه الفلسفة ..

* لقد قال **الفاروق عمر بن الخطاب** [٤٠ ق هـ – ٢٣ هـ / ٥٨٤ – ٦٤٤ م] – رضي الله عنه – : « والذي نفسي بيده ، ما من أحد إلا وله في هذا المال حق ، أُعطيه أو مُنعه .. وما أحد أحق به من أحد .. وما أنا فيه إلا كأحدهم ! .. فالرجل وبلاؤه .. والرجل وقدمه .. والرجل وغناؤه .. والرجل وحاجته »[1] .

* وتحدث **الإمام علي بن أبي طالب** – كرم الله وجهه – عن التكافل الاجتماعي .. والأمن الاجتماعي .. فقال : « إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما مُتّع به غنيّ ! .. وإن الله سائلهم عن ذلك . إن الغنى في الغربة وطن ! والفقر في الوطن غربة ! وإن المقل غريب في بلدته ! »[2] .

---

(١) ابن سعد [الطبقات] ج ٣ ق ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ . طبعة دار التحرير – القاهرة .

(٢) نهج البلاغة ص ٤٠٨ ، ٢٧٥ ، ٣٥٩ .

« أما خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز [٦١ - ١٠١ هـ / ٦٨١ - ٧٢٠ م] رضي الله عنه - فلقد رسم لهذا التكافل الاجتماعيّ صورة تجسد فلسفته الإلهية ، عندما قال :

« إن أهلي أقطعوني ما لم يكن لي أن آخذه ، ولا لهم أن يعطونيه ! .. وإن الله - تبارك وتعالى - قد بعث محمدًا ﷺ رحمة إلى الناس كافة ، ثم اختار له ، ما عنده ، فقبضه إليه ، وترك للناس نهرًا شِرْبهم فيه سواء ! .. ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله ، ثم ولي عمر فعمل على عمل صاحبه . فلما ولي عثمان اشتق من ذلك النهر نهرًا ! ثم ولي معاوية فاشتق منه الأنهار ! . ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ، ومروان ، وعبد الملك ، والوليد ، وسليمان ، حتى أفضى الأمر إليّ ، وقد يبس النهر الأعظم ! . ولن يُروى أصحاب هذا النهر حتى يعود إليهم النهر الأعظم على ما كان عليه »[1] .

• • • •

إن غيبة العدل والأمن والتكافل عن الاجتماع الإنسانيّ ، إنما تعني حلول « الخلل » محلّ « التوازن » بين الجماعة الإنسانية . فيتركز الثراء في جانب ويتركز الفقر في الجانب الآخر .. ولذلك ، كان مجتمع

---

(١) الأصفهانيّ : أبو الفرج [كتاب الأغاني] ج ٩ ص ٣٣٧٥ - طبعة دار الشعب - القاهرة

التكافل هو النقيض لمجتمع «دولة الأغنياء»، الذي تحدث عنه القرآن الكريم في كثير من الآيات .. ومنها: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧].

وهذا الخلل، إنما يفضي إلى ترف القلة .. وبطرها .. وضلالتها .. وربما كفرها: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَـٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ [سبأ: ٣٤ ـ ٣٥]. ﴿ قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧].

وبهذا الترف تتحقق سُنَّةُ انهيار الحضارات وتراجع العمران: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَـٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦].

فالعدل الاجتماعي .. والتكافل بين أفراد المجتمع وطبقاته .. وتحقيق الأمن الاجتماعي، هو طوق النجاة من هذا المصير الرهيب ..

وليس كالإسلام مذهبًا ومنهاجًا لتحقيق هذا الأمن والأمان.

❋ ❋ ❋ ❋



المصادر والمراجع

١- ابن تيمية : [بيان موافقة صريح القول الصحيح المنقول] - طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .

٢- [منهاج السنة النبوية] طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .

٣- [الفتاوى] طبعة الرياض سنة ١٣٨١ هـ

٤- ابن حزم : [كتاب المحلّى] - طبعة المنيرية - القاهرة .

٥- ابن رشد : [فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال] - دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٨٣ م .

٦- [تهافت التهافت] - طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .

٧- [مناهج الأدلة] دراسة وتحقيق : د. محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

٨- ابن سعد : [كتاب الطبقات] : طبعة دار التحرير - القاهرة

٩- ابن منظور : [لسان العرب] - طبعة دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٨١ م .

١٠- أبو البقاء الكفويّ : [الكليات] : تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصريّ . طبعة دمشق سنة ١٩٨١ م .

١١- الأصفهاني - أبو الفرج : [كتاب الأغاني] طبعة دار الشعب - القاهرة .

١٢- الأفغانيّ - جمال الدين [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٨١ م .

١٣- الجرجانيّ الشريف : [التعريفات] طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

١٤- جوتفرايد كونزلن : [مأزق المسيحية والعلمانية في أوربا] - تقديم وتعليق : د. محمد عمارة طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩ م .

١٥- جوزيف راتزنجر : [بلا جذور : الغرب ، النسبية ، المسيحية ، الإسلام]

- طبعة نيويورك سنة ٢٠٠٦ م .

١٦. الحارث المحاسبي : [مائية العقل وحقيقته ومعناه] دراسة وتحقيق : حسين القوتلي – طبعة بيروت سنة ١٩٧٨ م .

١٧. [فهم القرآن] دراسة وتحقيق : حسين القوتلي – طبعة بيروت سنة ١٩٨٧ م .

١٨. الراغب الأصفهاني : [المفردات في غريب القرآن] طبعة دار التحرير القاهرة سنة ١٩٩١ م .

١٩. الزمخشري : [الكشاف] – طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

٢٠. علي بن أبي طالب – الإمام : [نهج البلاغة] طبعة دار الشعب القاهرة .

٢١. الغزالي – أبو حامد : [الاقتصاد في الاعتقاد] طبعة مكتبة صبيح القاهرة

٢٢. [مشكاة الأنوار] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م .

٢٣. [رسالة الغزالي إلى ملك شاة في العقائد] – طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧ .

٢٤. [المضنون به على غير أهله] – طبعة مكتبة الجندي ضمن مجموعة القاهرة

٢٥. الماوردي : [أدب الدنيا والدين] تحقيق : مصطفى السقا – طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

٢٦. مجمع اللغة العربية : [معجم ألفاظ القرآن الكريم] – طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م .

٢٧. [معجم العلوم الاجتماعية] – طبعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م .

٢٨. محمد عبده – الأستاذ الإمام : [الأعمال الكاملة] : دراسة وتحقيق د. محمد عمارة طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م ، و سنة ٢٠٠٥ م .

٢٩. د. محمد عمارة : [الفاتيكان والإسلام] : طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٧ م .

٣٠. [قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية] .. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م .

٣١- الشيخ محمد الغزالي : [الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية] : طبعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .

الدوريات :

٣٢- بيلد – ألمانيا .

٣٣- الحياة – لندن .

٣٤- السياسة – الكويت .

٣٥- الشرق الأوسط – لندن .

٣٦- فوكوس – ألمانيا .

٣٧- المدينة – السعودية .

٣٨- نيوزويك – أمريكا .

⊠ ⊠ ⊠ ⊠

المحتويات



مُقوِّماتُ

الأمن الاجتماعي في الإسلام

هذا الكتاب

لقد تحوَّل عالمنا إلى غابة .. وحلبة صراع دمويّ ! .. فأهل الشمال - الغرب الرأسمالي - وهم ٢٠ ٪ من البشرية - يملكون ويستهلكون ٨٦ ٪ من خيرات هذا العالم ! .. بينما أهل الجنوب - وفيهم كل المسلمين - أي ٨٠ ٪ من البشرية - يعيشون على ١٤ ٪ من خيرات هذه الأرض ! .. وفي العالم الإسلامي ، هناك من يموت من التخمة .. والسَّفه .. والتبذير .. وهناك من يموتون من الجوع .. بل ومن يبيعون دينهم للمُنَصِّرين لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء ! ..

ولأن الله - سبحانه وتعالى - قد جعل « العدل » اسماً من أسمائه الحسنى .. وفريضة حتى مع الأعداء .. كانت العدالة الاجتماعية - المحققة للأمن الاجتماعي - هي أمّ الفرائض الغائبة .. والمنشودة - في هذا الزمان .. ولإثارة قضيتها .. والعمل على تحقيقها .. يصدر هذا الكتاب .

د. محمد عمارة

